وعمرو اذا قدرت عمرو معطوفا على المحل لا بتداء وأجاز هذا بعض البصريين لأنهم لم يشترطوا المحرز وأنما منعوا الأول لمانع آخر وهو تواردعاملين ان والابتداء على معمول واحد وهو الخبر وأجازها الكوفيون لأنهم لم يشترطوا المحرز ولان أن لم تعمل في الخبر شيئا بل هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها ولكن شرط الفراء لصحة الرفع قبل مجئ الخبر خفاء أعراب الأسم ليتلاقيا في اللفظ ولم يشترط الكسائي كما أنه ليس بشرط بالاتفاق في سائر مواضع العطف على اللفظ وتحقيقها قوله تعالى أن الذين أمنوا والذين هادوا والصابئون الآية وقولهم أنك وزيد ذاهبان وأجيب عن الآية بأمرين احدهما أن خبر أن محذوف اي ماجورون أو آمنوا او فرحون والصابئون مبتداء ومابعده الخبر ويشهد له قوله خليلي هل طب فأني وأنتما وأن لم يوجد ابالهوي دنفان وبضعفه أنه حذف من الأول لدلالة الثاني وأنا الكثير العكس والثاني ان الخبر المذكور لان وخبر الصابئون محذوف اي كذلك ويشهد له قوله فمن يك امسي بالمدينة رحله فأني وقيار بها لغريب أذ لا تدخل اللام في خبر المبتداء حتى يقدم نحو لقائم زيد وبضعفه تقديم الجملة المعطوفة على بعض الجملة المعطوف عليها وعن المثال بأمرين أحدهما أنه عطف على توهم عدم ذكر أن والثاني انه تابع لمبتدأ محذوف اي أنك أنت وزيد ذاهبان وعليهما خرج انهم اجمعون اذاهبون المسئلة الثالثة هذا ضارب زيد وعمرا بالنصب المسئلة الرابعة العجيني ضرب زيد وعمرا وبكر بالرفع والنصب منعهما الحذاق لأن الاسم المشبه للفعل لا يعمل في اللفظ حتى يكون بالا ومنونا او مضافا واجازهما قوم تمسكا بظاهر قوله تعالى وجاعل الليل سكنا والشمس وقول الشاعر فلم تخل من

تمبر

تمهيد تجدد وسودد والجواب بأن ذلك على اضمار عامل يدل عليه المذكور اي وجعل الشمس ومهدت سودد او يكون سودد امفعولا معه ويشهد للتقدير في الآية ان الوصف فيها بمعنى الماضي والماضي المجرد من أل لا يعمل النصب ويوضح ذلك قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه الآية وجوز الزمخشري كون الشمس معطوفا على محل الليل وزعم مع ذلك ان الجعل مراد به فعل مستمر في الأزمنة لا الزمن الماضي بخصوصيته مع نصه في مالك يوم الدين على أنه أذا حمل على الزمن المستمر كان بمنزلته أذا حمل على الماضي في أن أضافته محضة وأما قوله فكنت ذا بئت بها حسانا مخافة الأفلاس والليانا فيجوز أن يكون الليانا مفعولا معه وأن يكون معطوفا على مخافة على حذف مضاف اي ومخافة الليان ولولم يقدر المضاف لم يصح كون الليان فعل لغير المتكلم اذ المراد أنه ذا بين حسان خشية ان أفلس غيره ومطله ولا بد للمفعول له من موافقة لعامله في الفاعل ومن الغريب قول ابي حيان أن من شرط العطف على الموضع أن يكون للمعطوف عليه لفظ وموضع فجعل صورة المسئلة شرطا لها ثم انه اسقط الشرط الأول الذي ذكرناه ولا بد منه والثالث العطف على التوهم نحو ليس زيد قائما ولا قاعد بالخفض على توهم دخول الباء في الخبر وشرط جواز صحة دخول ذلك العامل المتوهم وشرط حسنه كثرة دخوله هناك ولهذا حسن قول زهير بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا وقوله الآخر ما الذي زم الشهم مقدما ولا بعلى ان ثم بكى لهوى بالحق غلابا ولم يحسن قول الآخر وما كنت ذا نيب فيهم ولا منبتي فيهم منبتي لقلة دخول الباء على خبر كان بخلاف خبر ليس وما